موقف ديجول من

الهيمنة الأمريكية على حلف الأطلنطي

١٩٥٨-١٩٦٦

د. شريف محمد أحمد عبد الجواد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب- جامعة المنيا

الملخص:

تتناول هذه الدراسة فترة مهمة وحرجة في العلاقات الدولية، حيث تولى شارل ديجول السلطة في فرنسا عام ١٩٥٨، وقد اتجه لوضع أطر جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية: والتي تمثلت في الاتجاه لرفع مكانة فرنسا للحصول على مركز مساوٍ مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في إدارة شئون أوروبا من جهة، وأن يتم التشاور مع فرنسا في المسائل الدولية من جهة أخرى، وكذلك تغيير طبيعة التحالف الأطلنطي بهدف تقليص الموقف المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية داخل الحلف، وعلى وجه السرعة، نجحت فرنسا في أن يكون لها قوتها النووية المستقلة، ورفضت في الوقت نفسه قبول أية مقترحات من حلفائها قد تحد من سيادتها وسياستها الخارجية، ولذلك اتبع ديجول مع الدول الأعضاء في الحلف سياسة التدرج في اتخاذ القرارات، والتي كان من أهم مظاهرها انسحاب فرنسا من المنظمة العسكرية لحلف الأطلنطي عام ١٩٦٦، وهذا الاتجاه يدل على براعة ديجول السياسية في اتخاذ قراراته بشأن الانسحاب من المنظمة العسكرية للحلف فقط، دون الانسحاب من اتفاقية حلف الأطلنطي.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

Abstract:

This study deals with an important and critical period in international relations, where Charles de Gaulle took power in France in 1958, and tended to develop new frameworks for French foreign policy. He aspired to raise the status of France to gain an equal position with the United States and Britain in administering and controlling Europe's affairs on the one hand, and to make the allies consult with France on international issues on the other hand. He also wanted to change the nature of the Atlantic Alliance in order to reduce the dominant position of the United States within the Alliance. France quickly succeeded in having an independent nuclear power, and at the same time refused to accept any proposals from the allies which might limit its sovereignty and its foreign affairs policy. This is why de Gaulle followed the policy of gradual decision-making with the member states, which, most importantly, resulted in the withdrawal of France from the NATO military organization in 1966.This policy demonstrates de Gaulle's political prowess in decision-making to withdraw from the NATO's military organization only, without withdrawing from the NATO agreement.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

اتجهت دول غرب أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لتجميع نفسها في حلف جماعي عرف بحلف شمال الأطلنطي(The North Atlantic Treaty Organization)، حيث بدأت المحادثات بين هذه الدول في ٦ يوليو ١٩٤٨، وقد تم الإعلان عن الميثاق في ١٨ مارس ١٩٤٩، على أن يتم التوقيع في ٤ أبريل ١٩٤٩ في واشنطن[١]، وقد أصبحت هذه المعاهدة سارية المفعول في ٢٤ أغسطس ١٩٤٩ بعد التصديق عليها من برلمانات الدول التي اشتركت في المعاهدة، والتي عرفت بحلف الناتو NATO[٢].

كانت فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تسعى لتحقيق شرط أساسي في سياستها الخارجية، وكان ذلك يتمثل في البحث عن اعتراف الحلفاء المنتصرين بوضعها كقوة كبرى، والحصول على مكانة أسوة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا[٣].

لقد عانت فرنسا بعد انتهاء الحرب من تقلبات في سياستها الداخلية، ولم تسمح الظروف بقيام حكومة قوية تستطيع مواجهة المشاكل الخارجية المتعددة، وعندما تولى منديس فرانس (Pierre Mendès France) رئاسة الوزراء واجه المشاكل بعين واقعية وسياسة حازمة، كما إنه اتجه للعمل جاهدًا لإيجاد تعاون مثمر بين فرنسا وألمانيا؛ وذلك لأن قوة أوروبا الغربية تعتمد على حسن العلاقات والتعاون بين الدولتين، وكانت هذه السياسة محاولة لإغلاق بابًا من أبواب الضعف في سياسة فرنسا الخارجية(٤).

لقد كان هناك اتفاق بين دول حلف الأطلنطي بالإجماع عام ١٩٥٧ بشأن إستراتيجية الدفاع النووي، والتي تقوم على مبدأ الانتقام النووي الشامل-على الفور- في حال وقوع أي هجوم سوفيتي، وكانت فرنسا تؤيد ذلك بشدة، ولكن اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لفرض نظرية الرد المرن المتدرج في ظل تطوير الاتحاد السوفيتي لأسلحته، بحيث يمكن تجنب البدء بشن هجمات نووية في حال وقوع عدوان، وكانت وجهة النظر الفرنسية ترى أن تلك النظرية ليست في صالحها؛ وذلك لأنها تجنب

الأراضي الأمريكية والسوفيتية أي صدام نووي، ومن هنا جاء الاعتراض الفرنسي على هذه النظرية التي وضعت على أساس الوضع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية.

ومع بروز دور فرنسا –بزعامة ديجول (Charles de Gaulle)[٥]– جاء الرفض من جانبها باستمرار الدول الأوروبية في وضع وصفه بالتبعية للولايات المتحدة، والمناداة بسياسة دفاع أوروبية تضمن لأوروبا القدرة على حماية نفسها بدون أي مساعدة خارجية[٦].

– تولى شارل ديجول السلطة في فرنسا:

جاءت ظروف تولي الجنرال ديجول على أثر ما حدث لفرنسا في الجزائر بين عامي ١٩٥٤–١٩٥٨، فقد ثار المستوطنون الأوربيون بدعم من الجيش المرابط بالجزائر ضد حكومة الوطن الأم في فرنسا متهمين إياها بالتخلي عن الجزائر، مما مهد الطريق للجنرال ديجول للوصول إلى السلطة، فقد جاء رئيسًا لمجلس الوزراء في يونيو ١٩٥٨، ثم رئيسًا للجمهورية في آخر العام[٧]، وبذلك عاد الجنرال ديجول بعد ١٢ عامًا–منذ استقالته المفاجئة في ٢٠ يناير ١٩٤٦– إلى السلطة، وأصبح بإمكانه وضع أطر جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية لكي تلعب دورًا مهمًّا في السياسة الدولية[٨].

ومنذ تولي ديجول منصبه عام ١٩٥٨ سعى لتغيير طبيعة التحالف الأطلنطي؛ وذلك بهدف تقليص الموقف المهيمن للولايات المتحدة داخل الحلف من جهة، وتحقيق مكاسب لفرنسا والدول الأوروبية من جهة أخرى. هذا في الوقت الذي كان يرغب فيه ديجول في التصرف بشكل مستقل عن الولايات المتحدة داخل وخارج منطقة معاهدة الأطلنطي، حيث إنه كان يرى أن الهيكل العسكري الذي نشأ بموجب المعاهدة هو الأداة الرئيسة للهيمنة الأمريكية[٩].

كان ديجول يسعى لرفع مكانة فرنسا الدولية على أساس دورها التاريخي الذي يعطيها الحق في زعامة أوروبا، ومن هذا المنطلق جاءت معارضته للدور الأمريكي المهيمن داخل حلف شمال الأطلنطي، والتي ظهرت قبل توليه الحكم بعدة سنوات،

ولقد صرح في فبراير ١٩٥٨ بضرورة الانسحاب من الحلف؛ وذلك لأنه ضد استقلال فرنسا باعتباره نوعًا من التبعية وليس نوعًا من التحالف.

وعندما تولى ديجول السلطة لم يكن مطلق الحرية في اتخاذ السياسة الخارجية التي يريدها؛ وذلك لارتباط فرنسا بالالتزامات الدولية، بالإضافة إلى مشاكلها في الجزائر والمستعمرات الفرنسية، ولكنه اتبع سياسة خارجية لبلاده تقوم على التدرج في اتخاذ القرارات، والتي بدأت في سبتمبر ١٩٥٨ بتقديم مذكرة لحكومتي واشنطون ولندن(١٠)، مطالبًا فيها بأن يكون لفرنسا دور قيادي مع أمريكا وبريطانيا-مقترحًا إنشاء قيادة ثلاثية- داخل حلف الأطلنطي.

ومن المرجح أن ديجول كان يسعى من خلال مقترحه أن يتم التشاور مع فرنسا في المسائل الدولية بصفة عامة، وليس التي تقع في منطقة الحلف فقط، هذا في الوقت الذي كانت تسعى فيه فرنسا لتقوية زعامتها على أوروبا من جهة، والانتقاص من الزعامة الأمريكية من جهة أخرى(١١).

لقد أربكت مذكرة ديجول المرسلة للرئيس إيزنهاور (Dwight Eisenhower)(١٢) في ١٧ سبتمبر الإدارة الأمريكية؛ وذلك بسبب الرؤية الفرنسية لحلف شمال الأطلنطي باعتباره لا يفي بشروط تحقيق الأمن في ذلك الوقت، وبذلك اقترحت فرنسا إنشاء قيادة ثلاثية يمكن من خلالها اتخاذ قرارات مشتركة بشأن المسائل السياسية التي تؤثر على الأمن العالمي، ومن ناحية أخرى لوضع خطط العمل الإستراتيجية موضع التنفيذ ولاسيما فيما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية(١٣).

ومن خلال المذكرات المرسلة إلى هارولد ماكميلان(Harold MacMillan)(١٤) وإيزنهاور، يتضح مدى رغبة ديجول في تأكيد الرغبة الفرنسية بالمشاركة في إدارة شئون المعسكر الغربي، والتي كانت ستبرز بقوة بعد الخروج من مشكلة الجزائر،

بحيث تتجه فرنسا لتوجيه أولوياتها على: النمو السريع في القارة الأوروبية لرفع الوضع الاقتصادي، والتحالف غير المشروط من الولايات المتحدة الأمريكية(١٥).

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتوجس خيفة من هذا المقترح الفرنسي؛ وذلك لأن أمريكا كانت تهيمن على القوى النووية للحلف، ولذلك عارضت وجهة النظر الفرنسية عندما أبلغ إيزنهاور الجنرال ديجول بذلك، هذا في الوقت الذي عارضت فيه بريطانيا هذا الاتجاه؛ وذلك لأنها تفقد مكانتها كحليفة في المقام الأول للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه كان تحقق المطلب الفرنسي ذات تأثير على باقي الأعضاء في حلف الأطلنطي؛ وذلك خوفًا من تكرار مثل هذا المطلب من ألمانيا الغربية وإيطاليا، وبذلك أخفقت محاولة الجنرال ديجول للدخول في إدارة ثلاثية(١٦).

كما أن قبول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لمقترحات فرنسا من وجهة نظرهم كان متعذرًا؛ وذلك لأن للدولتين ارتباطات عالمية لا تستطيع فرنسا المشاركة فيها، أما بالنسبة لوضع فرنسا في الجزائر وتقديم أي مساعدات من الحلف، فإن ذلك قد يؤدي إلى نتائج خطيرة، ويجعل الدول التابعة لفرنسا تستجيب للنفوذ الشيوعي في محاولة للحصول على استقلالها(١٧).

ولقد جاء رد إيزنهاور في ٢٠ أكتوبر ١٩٥٨ على رسالة ديجول، مبينًا أنه ليس بمقدور الولايات المتحدة تحقيق المقترحات الفرنسية؛ وذلك لأن مهمة تنظيم الدفاع عن العالم الحر–دول الغرب– يتطلب تعاون العديد من الدول الأخرى سواء داخل الحلف أو خارجه، ومن هذا المنطلق ليس للولايات المتحدة أن تتحمل تبني أي نظام يمنح لحلفائها الانطباع بأن القرارات الأساسية التي تؤثر على مصالحهم الحيوية يتم اتخاذها دون مشاركتهم(١٨).

كان التنافس البريطاني– الفرنسي ذات تأثير فعال تجاه حلف شمال الأطلنطي، وفي إطار هذه الخلافات قامت بريطانيا بتهديد فرنسا في المجال

الاقتصادي، وذلك باتخاذ إجراءات انتقامية في حال عدم موافقتها على إنشاء منطقة التجارة الحرة بجانب السوق الأوروبية المشتركة، وانطلاقًا من هذا انقسمت الدول الغربية إلى فريقين: الأول بزعامة فرنسا، وعضوية ألمانيا الغربية، وإيطاليا، وهولندا ، وبلجيكا، ولكسمبرج، أما الفريق الثاني فهو مناهض للأول ومحبذ لفكرة منطقة التجارة الحرة وعلى رأسه بريطانيا(١٩).

كانت سياسة الجنرال ديجول تهدف لتحقيق نوع من الاستقلال لفرنسا في إطار حلف الأطلنطي، وكان ذلك واضحًا في عدم اعترافها بالقيادة العامة للحلف أو على الأقل تجاهلها لتوجهات تلك القيادة، وكذلك رفض فرنسا لإقامة قواعد الصواريخ النووية في أراضيها، ومع استخدام فرنسا للعتاد الحربي للحلف في حرب الجزائر طلبت الولايات المتحدة من فرنسا تعديل سياستها في هذا الشأن، وذلك بالإبقاء على التكامل الحربي والمساهمة في نفقات الحلف الدفاعية، حيث كان الجنرال ديجول يرى أن التكامل الحربي يتعارض مع مبدأ القومية، بينما كانت الخارجية الأمريكية ترغب في وجود قيادة موحدة تنصاع لأوامرها جميع قوات الحلف.

ومن هذا المنطلق طلب كريستيان هرتر Christian Herter وزير الخارجية الأمريكي(١٩٥٩-١٩٦١) من ديجول ضرورة المساهمة في نفقات الدفاع عن الحلف، وذلك بالقدر الذي تسمح به موارد فرنسا، وبذلك يظهر من سياق الأحداث عدم رضاء الولايات المتحدة عن ضياع معدات الحلف العسكرية في حرب الجزائر، ومطالبتها لفرنسا بدفع ثمن تلك المعدات(٢٠).

وفي ظل تباعد وجهات النظر بين فرنسا والولايات المتحدة، انعقد مجلس وزراء حلف الأطلنطي في الفترة من ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٥٨، ولم تكن العلاقات السياسية كذلك مع إنجلترا على ما يرام، وذلك في ظل امتناع أمريكا وبريطانيا عن قبول فرنسا في مجموعة الدول النووية، ورفض المطلب الفرنسي بإنشاء قيادة سياسية

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

ثلاثية في إطار الحلف، وكذلك امتناع فرنسا عن إقامة القواعد الصاروخية على أراضيها ما لم تخضع لقيادتها، هذا بالإضافة إلى النشاط الأنجلو أمريكي–غير المعلن– لتقويض نفوذ فرنسا في أفريقيا، وبذلك يتضح أن هذه المسائل كانت سببًا في توتر العلاقات بين فرنسا من جهة، وبين أمريكا وإنجلترا من جهة أخرى(٢١).

كان ديجول يرى أن الوضع الدولي قد تغير منذ إنشاء حلف الأطلنطي، وقد تمثل هذا التغيير في مواقف أساسية منذ توقيع المعاهدة، والتي تمثلت في:

- كانت الدول الأوروبية فقيرة، وغير مسلحة وعلى شفا الاضطراب الداخلي، وخلال عام ١٩٥٨ لم يعد هذا صحيحًا.
- كانت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تملك قوة التدمير النووي، ولكن بعد عام ١٩٥٨ اختلف الأمر وأصبح الاتحاد السوفيتي يمتلك قوة نووية قادرة على الردع والتدمير.
- إن موقع الأسلحة النووية الأمريكية الخاضعة للسيطرة على الأراضي الأوروبية قد يغري السوفيت بتدميرها، مما يجعل أوروبا محرقة مع تجنيب أراضي الخصمين الرئيسين.

وبذلك يتضح سبب المعارضة الصريحة من ديجول للحلف، هذا في الوقت الذي كان يرغب فيه ديجول في رفع مكانة فرنسا الدولية(٢٢).

– نجاح فرنسا في الحصول على الأسلحة النووية:

لقد دفع التعاون الأمريكي– البريطاني النووي المقتصر عليهما، فرنسا لكي تصبح قوة نووية، وكان من شأن هذا فتح الباب أمام مطالبة الدول الأخرى أن تحذو حذوها، ولقد استتبع رفض الولايات المتحدة اقتراح ديجول بتشكيل هيئة ثلاثية للإشراف على شئون الذرة في إطار الحلف، رفضًا آخر تمثل في عدم بيع اليورانيوم لفرنسا اللازمة لغواصتها تحت الإنشاء، وعلى هذا الأساس أبلغ ديجول منظمة الحلف

في مارس ١٩٥٩، أن البحرية الفرنسية في البحر المتوسط ستبقى تحت إمرة القيادة الوطنية أثناء الحرب(٢٣).

كانت فرنسا بقيادة ديجول تتحرك بخطوات ثابتة في سياستها الخارجية، وفي ظل تجاهل–تهميش– الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا لوجهة النظر الفرنسية اتجه ديجول للرد على ذلك، حيث أرسلت الحكومة الفرنسية في ١١ مارس ١٩٥٩ مذكرة لحلف الأطلنطي، والتي تفيد بسحب فرنسا لقواتها البحرية من قيادة الحلف في منطقة البحر المتوسط؛ وذلك للأهمية البالغة للأسطول الفرنسي في تلك المنطقة وخاصة الجزائر، ومن منطلق تلك المسئوليات الجسيمة، فإنه من الصعب خضوع تلك القوات الفرنسية لقيادة دولية.

وعند النظر بدقة لوجهة نظر فرنسا اتضح أنها كانت تعاني من تفاقم الوضع العسكري في الجزائر، وبذلك كانت تتعلل بوجود قواتها في تلك المنطقة بأنه دفاعًا عن جانب الحلف الجنوبي، ولم يكن هذا الاتجاه يرضي باقي دول الحلف وعلى الأخص الولايات المتحدة، والتي كانت ترى أن فرنسا تقوم بإهدار مواردها العسكرية في تلك المنطقة مما يؤثر على القوة العسكرية للحلف(٢٤).

لقد كانت بوادر الخلاف ظاهرة في اجتماع حلف الأطلنطي في ١٥ ديسمبر ١٩٥٩، وكان هذا الظهور واضحًا في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، وكانت أبرز أوجه الخلاف هي التي نشأت بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، حيث ألقى رئيس هيئة الأركان الأمريكي (Nathan Twining) أمام اللجنة العسكرية –قبل الاجتماع بأيام– للحلف باللوم على فرنسا،؛ وذلك لتأخرها في تنفيذ البرنامج الدفاعي للحلف لعدم وفائها بالالتزامات العسكرية بسبب تشتت قواتها في الجزائر، هذا بالإضافة إلى رفضها تخزين الأسلحة النووية في أراضيها، وكذلك عدم قبولها إدماج قوات دفاعها الجوي في قوات الحلف.

وجدير بالذكر أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة الجزائرية كان له دور في توتر العلاقات مع فرنسا، ولقد أصاب الامتناع الأمريكي–بالإضافة لست دول بحلف الأطلنطي– عن التصويت في الأمم المتحدة لصالح فرنسا مما أصابها بصدمة وخيبة أمل، هذا في الوقت الذي أضعف ثقة الرأي العام تجاه فرنسا، وبالإضافة لهذا صدر في ١٧ ديسمبر ١٩٥٩ بلاغ رسمي مشترك بعقد مقابلة إيزنهاور للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (١٩٥٧–١٩٨٧)، والذي أظهر نوعًا من التفاهم المشترك بينهما بشأن المشكلة الجزائرية، ومن هذا المنطلق ازداد التوتر الفرنسي الأمريكي[٢٥].

كان ديجول يسعى للحد من سطوة القوة الأمريكية بكل الوسائل المتاحة، وفي هذا الإطار احتدم الخلاف بين الطرفين عام ١٩٥٩، وذلك عندما صرح ديجول بأنه لا يمكن إقامة منصات الصواريخ الأمريكية لحساب حلف الأطلنطي في الأراضي الفرنسية، وذلك إلا بعد أن تدعم الولايات المتحدة معونتها النووية لفرنسا، وبذلك عجَّل ديجول بصنع الأسلحة النووية، واستثمره في المجال الدبلوماسي بدرجة كبيرة، حيث أجرت فرنسا أولى تجاربها النووية في ٢٠ فبراير ١٩٦٠[٣٦].

على أية حال، فإن الأسباب التي دفعت ديجول بسرعة الحصول على السلاح النووي كانت كثيرة ومتعددة، فعلى الرغم من سعي فرنسا للحصول على مركز مساوٍ للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، إلا إن ديجول رأى أن هذا الاتجاه بمثابة طريقة مثلَّى في تحرير جيشه من الضعف والجمود الذي تولَّد كنتيجة حتمية لتصفية الإمبراطورية الفرنسية، ومن هذا المنطلق كان يسعى لإعادة الثقة إلى دولته، ولذلك فالقنبلة النووية بالنسبة لها كانت بمثابة العامل الوحيد على بقائها، هذا بالإضافة إلى السبب الرئيس وهو ضمان الأمن والسلام القوميين[٢٧].

وبذلك يتضح أن إصرار ديجول على إنشاء قوة فرنسية نووية كان بهدف إعلاء كرامة فرنسا أمام الأمريكيين والإنجليز من جهة، وخوفه المستمر من إعادة

تسليح ألمانيا أو حصولها على قوة نووية في الوقت المناسب من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى عدم رغبة ديجول في الانضمام لأية ترتيبات قد تجر فرنسا لأن تصبح تحت سيطرة دولية–حلف الأطلنطي– بشأن قوتها النووية، وكذلك الحصول على دور أكبر لفرنسا في – حماية القارة الأوروبية– ظل السعي نحو تقليص الدور الأمريكي؛ وذلك خوفًا من تخلي الولايات المتحدة فيما بعد عن استخدام الأسلحة النووية الأمريكية دفاعًا عن أوروبا ما لم تهاجم أراضي الولايات المتحدة نفسها(٢٨).

راحت الدبلوماسية الأمريكية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسة الحلول بالطرق السلمية؛ وذلك في محاولة لمنع السوفيت من استغلال التوتر الفرنسي الأمريكي داخل الحلف، وفي هذا الاتجاه تم الإعلان عن مشروع نورستاد–نسبة إلى الجنرال الأمريكي (Lauris Norstad) القائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا– خلال انعقاد المؤتمر البرلماني لدول حلف شمال الأطلنطي في نوفمبر ١٩٦٠، وكان هذا المشروع يقضي بإشراك دول الحلف في السيطرة على الأسلحة النووية(٢٩)؛ وذلك بدلا من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها من اتخاذ أي قرار يتعلق باستخدام تلك الأسلحة وفقًا لما هو معمول به، هذا بالإضافة إلى إعطاء كل دولة حق الفيتو عند اتخاذ مثل هذا القرار، وعلى الرغم من استمرار القوات الأمريكية الفعلي بمهمة استعمال هذه الأسلحة، إلا إن مسئوليتها ستنتقل في حال الموافقة على المشروع من قيادة الجيش الأمريكي إلى قيادة حلف الأطلنطي.

وعند النظر بدقة للمشروع الأمريكي يتضح أنه خطوة في طريق تخفيف القبضة الأمريكية على دول الحلف من جهة، وكذلك إقناع فرنسا بعدم ضرورة تنفيذ الخطة التي أعلن عنها ديجول بعزمه جعل فرنسا قوة نووية لا تخضع لحلف الأطلنطي، هذا بالإضافة إلى محاولة إقناع بعض حلفاء أمريكا–خاصة ألمانيا الغربية– بأن الولايات المتحدة ليس لها حق الانفراد باتخاذ أي قرار قد يؤدي إلى

حرمانها من التمتع بالأسلحة النووية. وعلى الجانب الآخر لاقى مشروع نورستاد بعض التأييد من جانب فرنسا، والتي اعتبرت تنفيذ ذلك المشروع لا يتعارض مع سياسة ديجول التي تهدف لجعل فرنسا قوة نووية مستقلة(٣٠).

على أية حال، فإن منظمة حلف شمال الأطلنطي قد واجهت أزمة حادة خلال اجتماع اللجنة البرلمانية بباريس في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٠، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تمر بأزمة مالية في ميزان المدفوعات، وفي الوقت نفسه ترغب بريطانيا في سحب بعض قواتها المرابطة على الراين بعد توقف ألمانيا الاتحادية عن دفع نصيبها في تكاليف تلك القوات، بينما ظهرت فرنسا عاجزة أمام مشاكلها العسكرية والاقتصادية بسبب حرب الجزائر، وعلى الرغم من إدراك الرأي العام العالمي ودول حلف شمال الأطلنطي بأن هذه القضية بالنسبة لفرنسا خاسرة، إلا إن ديجول كان يؤمن بعدالة مطلبه في أن يساهم الحلف مع فرنسا في حرب الجزائر، وكذلك احتفاظ فرنسا بقوة ذرية منفردة تكون مركز الدفاع عن غرب أوروبا.

ومن منطلق التوجه الأمريكي، فإن مشروع نورستاد ساهم في وأد المطلب الفرنسي؛ وذلك بدعوى أن القوة النووية الأوروبية الموحدة الممثلة في دول الحلف ستغني فرنسا عن إنشاء قوة نووية منفصلة، ولم يكن هذا الاتجاه يرضي ديجول الذي يرى أن موافقته لهذا المشروع لابد أن تضمن في تفاصيله ما يحقق له الزعامة لقوى غرب أوروبا(٣١).

ولذلك لخص ديجول برنامجه في عام ١٩٦١: " سنفعل ما يتعين علينا القيام به، وسنساعد في بناء أوروبا ، والتي من خلال كونفدرالية دولها ، يمكن ويجب – من أجل البشرية – أن تصبح أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وثقافية محتملة موجودة على الإطلاق. سنساعد أوروبا مجتمعة وابنتها أمريكا على إعادة تنظيم تحالفهم من أجل الدفاع عن العالم الحر بشكل أفضل"(٣٢).

إذًا كانت فرنسا تسعى ليكون لها كلمة مسموعة في رسم الإستراتيجية العسكرية الغربية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وانطلاقًا من هذا أصرت فرنسا على أن يكون لها سلاحها النووي المستقل، هذا في الوقت الذي سعت فيه للتخلص من السيطرة الأمريكية بهدف توحيد أوروبا سياسيًّا واقتصاديًّا لكي تقف على قدم المساواة مع أمريكا والسوفيت(٣٣).

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن المنظمة السياسية والإستراتيجية للتحالف كانت تعطي لشركائها أدوارا غير متكافئة للغاية، وليس هناك شك ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن القدرات السياسية والمادية للولايات المتحدة الأمريكية كقوة كبرى تمنحها حقوقًا مميزة في التحالف، ولكن هناك حدود لعدم المساواة، بحيث ينبغي أن يكون لشركاء حلف الأطلنطي وخاصة أولئك الذين تكون مصالحهم معقدة حصة أكبر في توجيه إستراتيجيته(٣٤).

وبصفة عامة، كان ديجول يرى أن حلف الأطلنطي عبارة عن تحالف وتنظيم، ولم يكن هناك اختلاف بشأن التحالف، ولكن ظهر الاختلاف بشأن التنظيم الذي أصبح غير ملائم في ذلك الوقت، كما أكد ديجول أن عدم وجود دفاع قومي أضعف التحالف؛ وذلك لأن الدوافع القومية وحدها هي التي تستطيع حشد التأييد الكامل للشعب في حرب طويلة الأمد، وفي ظل عدم الاطمئنان بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستسبق في استخدام الأسلحة النووية، فإن أمن أوروبا في المستقبل يجب أن يتحقق على أيدي دول أوروبية، والذي يكون بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وليس كلية بواسطة واشنطن(٣٥).

لقد مثَّل حصول فرنسا علي القنبلة النووية مشكلة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اتجهت الأخيرة لتقديم مجموعة من المقترحات بهدف خلق ما أسمته الدبلوماسية

الأمريكية "قنبلة حلف الأطلنطي"؛ وذلك لكي لا تنفرد أية دولة باستخدام هذا السلاح إلا بعد الرجوع إلى قائد الحلف في الولايات المتحدة، وعلى الأخص للرئيس الأمريكي.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد تسوية سياسية مع فرنسا في هذا الشأن، حيث أبدت استعدادها تقديم معونات محدودة لفرنسا بهدف تطوير أسلحتها النووية، وانطلاقًا من هذا اجتمع الرئيس الأمريكي كيندي (John Kennedy)[٣٦] ورئيس الوزراء البريطاني ماكميلان، وعقدا اتفاقًا أطلقا عليه "اتفاق ناسو Nassau" في ٢١ ديسمبر ١٩٦٢، وذلك لمناقشة مشاكل القوة النووية وموقف ديجول، وتزويد حلف الأطلنطي بصورايخ "بولاريس Polaris"، وتقدم كيندي بمشروع لديجول يتلخص في تسليم صواريخ بولاريس لفرنسا بالشروط التي اتفق على التسليم بمقتضاها لبريطانيا، ومساهمة أمريكا بنصيب كبير في تشكيل قوة ذرية أطلنطية، في حين تساهم فرنسا وبريطانيا بنسب متساوية، وكذلك تزويد فرنسا بغواصات ذرية –عرض خاص– من أحدث طراز لحمل الصواريخ البولاريس، هذا بالإضافة إلى السماح لفرنسا بعد دمج صواريخها في القوة الرادعة المشتركة لحلف الأطلنطي، بسحب تلك الصواريخ لاستخدامها في حال اقتضت مصالحها القومية ذلك.

ولكن ديجول قابل هذا العرض الأمريكي بالرفض، وعلَّق عليه–بسخرية– بأنه يهدف لتأخير فرنسا أربعة أو خمسة أعوام في إمكانية امتلاك سلاح نووي رادع، فقد كانت تواجه فرنسا مشكلة تصغير الرؤوس النووية المخصصة لصواريخ البولاريس، وإلى بناء غواصات ذات قوة دفع ذري، وبذلك يتضح مدي رغبة الولايات المتحدة في إرضاء فرنسا في محاولة لمنع الدول الأخرى أن تحذو حذوها[٣٧].

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن اتفاق ناسو كان خطأ فادحًا من جانب الولايات المتحدة، وذلك لعدم دعوة ديجول لحضور هذا الاجتماع، حيث كان ديجول مقتنعًا دائمًا بوجود مؤامرة أنجلو– سكسونية ضده، وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة

الدفاع عن أمريكا الشمالية وأوروبا، إذن كانت الولايات المتحدة تضع سياسة الكتلة الغربية مرة أخرى دون استشارة الحلفاء الآخرين، هذا هو بالضبط ما كان ديجول يحاول تجنبه عندما اقترح إدارة لحلف شمال الأطلنطي عام ١٩٥٨.

لقد عزز اتفاق ناسو اثنين من معتقدات ديجول السابقة، حيث أثبت أن الأميركيين ما زالوا يحاولون صياغة سياسة للتحالف الأطلنطي من جانب واحد، وأظهر المؤتمر أن فرنسا لم تكن شريكة في التحالف؛ بل كانت مجرد مراقب لم يكن يتم التشاور معه حتى عند اتخاذ القرارات الرئيسة، كما أكد من جديد حقيقة العلاقة الوثيقة بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، وبذلك فإن الأضرار التي لحقت بالعلاقات الأمريكية الفرنسية بسبب اتفاق ناسو كانت واسعة النطاق(٣٨).

كانت سياسة ديجول ترمي لجعل أوروبا تتمتع بمزيد من القوة من داخل القارة، وذلك على أساس الاستعداد لما قد يحدث نتيجة لأي خلل في التوازن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وهذا يفسر رفض ديجول للمظلة النووية الأمريكية، وكذلك قدوم جيل من الولايات المتحدة ليس على استعداد لمواصلة حماية أوروبا.

ومن منطلق رؤية ديجول ونظرته للقارة الأوروبية، فإنه أيد سياسة عدم التعامل مع الولايات المتحدة على مستوى العلاقات الثنائية، والتي سيكون تأثيرها سلبيًّا على الوحدة الأوروبية، ومن هنا جاء رفض فرنسا لمشروع القوة النووية المشتركة؛ وذلك لأنها ترى فيه تحالفًا عسكريًا بين أمريكا وألمانيا خارج نطاق حلف الأطلنطي، وهذا كان يؤثر على الوحدة الأوروبية ويتعارض مع مبادئها(٣٩).

وفي مطلع عام ١٩٦٣ كان هناك توتر في العلاقات الفرنسية- الأمريكية، وبدا ذلك واضحًا في كل المفاوضات التي دارت بين البلدين، وكذلك في أجهزة الإعلام الفرنسية، وعندما سئل ديجول عن هذه الظاهرة، فكان يجيب:" يجب أن نتذكر

أن الشعب الفرنسي، شأنه شأن كل الشعوب، متعصب لنفسه ولوطنه، ويريد أن يصرف أموره بنفسه، ولا يجب أن يركن إلى الآخرين، يصرفون له أموره"(٤٠).

كانت فرنسا تتحرك بخطوات ثابتة تجاه الظهور بالاستقلالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بحلف الأطلنطي، وفي هذا الاتجاه–قبل اجتماع مجلس وزراء خارجية الأطلنطي ١٢–١٤مايو ١٩٦٤ بأسابيع– قام ديجول بسحب ضباطه البحريين من قيادة الحلف البحرية.

ومن هذا المنطلق حاولت بريطانيا انتهاز فرصة ضعف مركز فرنسا من الحلف، وذلك لتكسب لنفسها مزيدًا من التأييد في النطاقين الأطلنطي والأوروبي، ومحاولة الظهور بمظهر المنادي بمزيد من التعاون بين دول المعسكر الغربي وتقوية الحلف. هذا في الوقت الذي قللت فيه أمريكا من الإجراء الفرنسي، وأن ما اتخذ من سحب القوات الفرنسية من القيادة البحرية قد اقتصر على هذه القوات دون القوات البرية والجوية. وعلى الرغم من رفض فرنسا لدمج القوات العسكرية للدول في الحلف دمجًا كاملاً، إلا إنها أيدت التنسيق السياسي المتكامل بين الدول الأعضاء(٤١).

وفي إطار الضربات الموجهة لحلف الناتو، أعلنت فرنسا في ٣١ مايو ١٩٦٥، رفضها المشاركة في التدريبات العسكرية المزمع عقدها في عام ١٩٦٦. وقد استندت هذه التدريبات إلى العقيدة الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة في الاستجابة المرحلية، والتي ترمي إلى الانتقام التدريجي لمختلف أشكال الهجوم؛ وهذه الإستراتيجية لا تتوافق مع مقترحات ديجول، الذي كان يطالب بالانتقام النووي الفوري في حال وقوع أي عدوان(٤٢).

– الانسحاب الفرنسي من المنظمة العسكرية للحلف:

اتجهت الحكومة الفرنسية للحد تدريجيًّا من مشاركتها في القيادة العسكرية الموحدة للحلف قبل انسحابها بالكامل؛ وذلك في ظل التحفظ من الحلفاء حول النظر

في إصلاح حلف الأطلنطي، وعلى الرغم من اعتراف ديجول بأهمية الحلف خلال السنوات الحرجة من الحرب الباردة(٤٣)، إلا إنه اعتقد أن الحكومات الأوروبية لم تعد قادرة على تحمل "بيروقراطية" تفرض عليهم من الولايات المتحدة، وذلك باعتبار أوروبا مساوية للولايات المتحدة وليست تابعة لها، هذا بالإضافة إلى أن حلف الأطلنطي باعتباره الأداة الرئيسة للحماية الأمريكية، قد اخضع الحكومات الأوروبية للقرارات الإستراتيجية لقوة أجنبية قد تتعارض في أي وقت مع مصالحها الحيوية.

وبذلك يتضح أن مشاركة الدول الأوروبية في التحالف تعني تقييد حرية عمل الحلفاء في حالة نشوب الصراع؛ لأن هذا من شأنه أن يحبط جهودهم في الدفاع الوطني عن طريق إسناد دور متميز في صنع القرار للولايات المتحدة، في حين أن المشاركة المستمرة قد تشمل تلك الدول في النزاعات خارج المنطقة التي تغطيها المعاهدة حتى لو لم تتم مهاجمة أي دولة عضو بالحلف(٤٤).

ولاشك أن الموقف الدولي قد أثر تأثيرًا مباشرًا في السياسة الخارجية الفرنسية، ولهذا فمن غير المستغرب أن يعلن ديجول في ٢١ فبراير ١٩٦٦ في مؤتمره الصحفي أن الظروف التي نشأت في ظلها منظمة حلف الأطلنطي قد تغيرت؛ ويرجع ذلك واقعيًّا للتطور الداخلي والخارجي للدول أوروبا الشرقية، فلم يعَّد العالم الغربي مهددًا كما كان قبل، وفي ظل حصول الاتحاد السوفيتي على قوة نووية قادرة على ضرب الولايات المتحدة مباشرة، فقد أصبحت قرارات الأمريكيين غير محددة فيما يتعلق بإمكانية استخدام قنابلهم، هذا في الوقت الذي أعلن فيه ديجول عن رغبه أوروبا في عدم التورط في حرب عامة بسبب تدخل الولايات المتحدة في مناطق مثل فيتنام(٤٥).

على أية حال، فقد أعلن الرئيس ديجول في ٧ مارس ١٩٦٦ انسحاب فرنسا من المنظمة العسكرية للحلف، وسحب جميع قواتها وممثليها العسكريين من قيادات الناتو المختلفة اعتبارًا من أول يوليو ١٩٦٦، وفي الوقت نفسه طالب بنقل القواعد

التابعة للحلف من الأراضي الفرنسية –قبل الأول من أبريل ١٩٦٧– في حال عدم قبولها الخضوع للقيادة الفرنسية.

وتجدر الإشارة أنه على الرغم من موقف ديجول المعارض للحلف منذ توليه الحكم عام ١٩٥٨، إلا إن إعلانه الانسحاب كان بمثابة مفاجأة لدول الحلف؛ وذلك لأن توقعات تلك الدول استمرار فرنسا حتى عام ١٩٦٩ موعد تجديد الاتفاقية الخاصة بالحلف(٤٦).

وبذلك يتضح أن عملية الانفصال التي بدأت في عام ١٩٥٩ بانسحاب فرنسا من القيادة المتوسطية، وصلت إلى ذروتها السريعة في عام ١٩٦٦ بقرار الجنرال ديجول بسحب جميع القوات الفرنسية من هيكل القيادة المتكامل للتحالف بحلول الأول من يوليو ١٩٦٦(٤٧).

لقد أبلغت الحكومة الفرنسية الولايات المتحدة الأمريكية–وحلفاءها– بقرار الانسحاب من المنظمة العسكرية للحلف، حيث استقبل مسيو كوف دي مورفيل (Maurice Couve de Murville) وزير الخارجية الفرنسي مستر تشارلز بوهلن (Charles Bohlen) سفير الولايات المتحدة بباريس في ٧ مارس ١٩٦٦، وقد سلَّمه رسالة من الرئيس ديجول إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون (Lyndon B. Johnson)(٤٨)، والتي أوضحت(٤٩) أن الانسحاب الفرنسي من المنظمة العسكرية للحلف لا يعني انسحابها من اتفاقية الحلف الموقعة في واشنطن في ٤ أبريل ١٩٤٩، وأنه ما لم يحدث تغير جذري في العلاقات بين الغرب والشرق حتى سنة ١٩٦٩ وما بعدها، فإن فرنسا ستحارب بجانب حلفائها في حال الاعتداء عليهم، ولكن فرنسا ترغب في استعادة سيادتها الكاملة على أراضيها التي يوجد عليها قوات عسكرية متحالفة تستخدم سمائها، ولم ينته الأمر عند هذا الحد فقد أعلنت الحكومة الفرنسية الكف عن الاشتراك في القيادات المندمجة من جهة، وإنهاء بقاء قواتها تحت تصرف منظمة حلف الأطلنطي من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق أعلنت فرنسا استعدادها لتسوية الإجراءات العملية مع الحكومات الحليفة وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ وذلك بشأن تنفيذ تلك القرارات والتفاهم معهم-دول الحلف- على التسهيلات العسكرية التي يمكن تبادلها في حالة نشوب نزاع تشترك فيه فرنسا إلى جانبهم.

وعلى وجه السرعة جاء الرد الأمريكي على المذكرة الفرنسية، ففي مساء يوم ٧ مارس ١٩٦٦-بعد أربع ساعات من المقابلة- استقبل دين رأسك (Dean Rusk) وزير الخارجية الأمريكي مسيو شارل لوسيه (Charles Lucet) السفير الفرنسي بواشنطن، وقد سلَّمه رسالة من الرئيس جونسون إلى الرئيس ديجول، والتي تفيد بأن الرئيس الأمريكي سيبلغ دول الحلف على وجه السرعة لمعرفة رأيهم بوجهة النظر الفرنسية، وكذلك بمقترحات ديجول التي تؤثر على كل شعوب حلف الأطلنطي(٥٠).

لقد كانت النزعة الاستقلالية لدى الفرنسيين مصدر قلق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك لتأثيرها على ألمانيا التي ستحذو حذو فرنسا، ولذلك فإن المسئولين الأمريكيين كانوا يرون أن فرنسا تعمد إلى مجابهة الولايات المتحدة سياسيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، وعلى الرغم من معارضة دول الحلف للموقف الفرنسي إلا أنه لم يكن بمقدورهم التوصل لحل تلك الأزمة، وعلى الأخص الولايات المتحدة التي حاولت تجنب المجابهة مع ديجول(٥١).

لقد كانت السياسة الخارجية هدفًا أساسيًا لديجول، حيث انفتح على العالم الثالث خاصةً في أعقاب استقلال الجزائر، وقد عززت السياسة الوطنية المستقلة تجاه الولايات المتحدة وضع فرنسا الدولي، هذا في الوقت الذي شدَّت إليها تعاطف الأمم الصغيرة، وكذلك الاتحاد السوفيتي وحلفائه، والصداقة مع الصين.

وتجدر الإشارة، إنه على الرغم من نجاح فرنسا في المجال النووي، إلا إن ضعفها الاقتصادي منعها من الذهاب بعيدًا في سياستها الخارجية، ولم تكن بلدان

العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وأفريقيا والبلدان العربية بحاجة إلى الدعم المعنوي فقط، بل كذلك بحاجة إلى المصانع والمنتجات الصناعية والتقنية، بل أن التقارب مع أوروبا الشرقية يتطلب طاقة صناعية تستطيع تلبية حاجات دول الكتلة الشرقية، ورغم كل هذا، فإن سياسات ديجول الخارجية أزعجت صانع القرار في واشنطن(٥٢).

على أية حال فقد دافع وزير الخارجية الفرنسي في ١٧ أبريل ١٩٦٦ عن قرار حكومته بشأن الانسحاب من المنظمة العسكرية للحلف، وأوضح أن فرنسا غير راضية عن أوضاع تلك المنظمة، التي لم تجد فيها صدى لآرائها، هذا في الوقت الذي تتطلب فيه المنظمة قيادة دولية مندمجة، وبقاء قواعد عسكرية في أراضي الدول الأعضاء عدا الولايات المتحدة وبريطانيا، حيث إن القواعد الموجودة في إنجلترا تخضع للقيادة البريطانية، ونتيجة لهذا الاندماج لم تعد فرنسا مطمئنة إلى تحكمها في سياستها الدولية. هذا في الوقت الذي نفى فيه وزير الخارجية وجود علاقة بين قرار فرنسا في هذا التوقيت مع قرب زيارته لموسكو(٥٣)، كما أن فرنسا لا تهدف لمضايقة الولايات المتحدة الأمريكية بطلبها من الأخيرة سحب قواتها وقواعدها العسكرية من أراضيها؛ وذلك لأن القرار الفرنسي يحقق لفرنسا مصالح وطنية يجب على أمريكا أن تتفهمها(٥٤).

وتجدر الإشارة إلى أن ديجول كان يجيد استخدام مناوراته السياسية، فعلى الرغم من إعلانه الانسحاب من المنظمة العسكرية للحلف، إلا إنه أعلن أن فرنسا ستظل عضوًا في حلف شمال الأطلنطي، وأنها لن تنسحب من المعاهدة أثناء مراجعتها في ٤ أبريل ١٩٦٩، وبذلك يتضح أن توجهات السياسة الفرنسية تسعى للتحدث مع حكومات الحلفاء واحدة تلو الأخرى؛ وذلك لاتخاذ ترتيبات ثنائية بهدف استبدال هيكل الحلف، وفي مواجهة الانسحاب الفرنسي، أصدر الأعضاء الأربعة عشر –دول الحلف– تصريح يظهرون فيه ضرورة استمرار منظمة حلف شمال الأطلنطي، وأنه لا يوجد نظام للترتيبات الثنائية يمكن أن يكون بديلًا(٥٥).

لقد أثار قرار ديجول ردود فعل قوية من العداء في دول المعسكر الغربي، فقد كان هناك شعور بأنه يكسر جهود الإصلاح التي يقوم بها الحلفاء لتحقيق مجتمع أطلنطي جديد، حيث شعر الأمريكيون بالخيانة في وقت اضطروا فيه إلى سحب بعض قواتهم من ألمانيا لإرسالها إلى فيتنام، هذا في الوقت الذي كانت فيه إدارة جونسون منقسمة تمامًا تجاه هذا الشأن، وكذلك في ظل تأييد وزير الخارجية الأمريكي دين رأسك لخط أكثر تشددًا مع فرنسا(٥٦).

كانت مشكلة انسحاب فرنسا من منظمة الحلف بمثابة حجر عثرة في طريق إحكام الولايات المتحدة سيطرتها على القارة الأوروبية بموجب حلف الأطلنطي، ولذلك راحت الدبلوماسية الأمريكية تبحث عن الوسائل لتنفيذ سياسية الحلول بالطرق السلمية، وفي هذا الاتجاه استقبل جورج بول(George W. Ball) نائب وزير الخارجية الأمريكي السفير الفرنسي في واشنطن في ٢٢ مارس ١٩٦٦، وذلك لتسليمه خطابًا من الرئيس جونسون إلى الرئيس ديجول، وكان أهم ما تناوله التأكيد في الخطاب على أن فرنسا كان لها إسهام في منظمة الحلف يفوق التقدير، وأن تفكك الاندماج العسكري نتيجة لخروج فرنسا أو غيرها سيؤدي إلى المساس بوحدة الغرب السياسية.

وعلى الرغم من إظهار جونسون احترام وتقدير الولايات المتحدة لما ذكره ديجول بشأن وقوف فرنسا بجانب حلفائها حال تعرضهم لخطر بدون سبب، إلا إنه أظهر حيرته تجاه رأي ديجول بأن وجود قوات عسكرية على الأراضي الفرنسية يمس بسيادة فرنسا؛ وذلك لأن هذه القوات موجودة بناءً على دعوة فرنسا، ولذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبقية دول الحلف لا توافق على الرأي الفرنسي، ومن هذا المنطلق تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة للانضمام لتلك الدول للحفاظ على أسلوب المنظمة للردع، وكذلك تقويتها لمساندة الأغراض الحيوية الجماعية للغرب(٥٧).

على أية حال فقد نجح ديجول في بعثرة صفوف المعارضة داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، حيث رفض الحزب الشيوعي الفرنسي التصويت على مشروع قرار يوجه اللوم للحكومة؛ وذلك نتيجة لعلاقات الانفتاح من ديجول تجاه الاتحاد السوفيتي ودول شروق أوروبا، وبذلك فإن الضغط على ديجول من الداخل عن طريق عناصر المعارضة التي تميل إلى فكرة الاندماج الأطلنطي لم تحقق نجاحًا، ومن هنا يتضح فشل المحاولات الخارجية في التأثير على الجبهة الداخلية للضغط على ديجول.

وعند النظر بدقة لسير الأحداث يظهر أن ديجول لا يهدف إلى معاداة الولايات المتحدة أو طردها نهائيًا من أوروبا، ولكن يسعى إلى رفع مكانة وطاقات أوروبا بزعامة فرنسا، بحيث يتعامل الكيانان معاملة الند للند في أي عمل مشترك(٥٨).

وفي إطار سياسة فرنسا تجاه دول الحلف اتخذ ديجول قرارًا في مايو ١٩٦٦ بإلغاء تراخيص تحليق طائراتهم الحربية فوق الأراضي الفرنسية، على أن يبدأ تنفيذ ذلك اعتبارًا من أول يونيو ١٩٦٦، وعلى هذا الأساس ألغت فرنسا إصدار أية تصاريح سنوية، وبذلك يتضح مدى ضغط ديجول على دول حلف الأطلنطي وعلى الأخص الولايات المتحدة؛ لأن خروج فرنسا يفقد تلك الدول من الناحية العسكرية أي اتصال بري وجوي مباشر بين جناحيه الجنوبي والشمالي.

وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن قرار ديجول ترتب عليه مشكلات كبيرة، وذلك بشأن القوات الفرنسية الموجودة –فرقتين تضمان ٧٢ ألف جندي– في ألمانيا من جهة، وكذلك مشكلة نقل قيادة الحلف السياسية والعسكرية وقواعده– أغلبها أمريكية– من الأراضي الفرنسية من جهة أخرى، هذا بالإضافة إلى صعوبة الاتصال بين القيادات الفرعية للحلف بأوروبا، وعمليات التدريب وإعادة تشكيل شبكات التموين والاتصال، والتي سيترتب عليها أعباء مالية إضافية ستقع على باقي دول الحلف(٥٩).

وخلال اجتماع وزراء خارجية الحلف في بروكسل أوائل يونيو ١٩٦٦ تم مناقشة وضع القوات الفرنسية في ألمانيا، ولكن لم يتم التوصل لأية تسوية في هذا الشأن، وتم الاتفاق على إجراء محادثات مباشرة بين كل من ألمانيا وفرنسا بشأن تلك القوات، وبذلك تمكنت فرنسا من إبقاء قواتها بعد الأول من يوليو ١٩٦٦ دون أية شروط إلى أن تنتهي المفاوضات الثنائية بين باريس وبون، ولم يكن هذا الاتجاه يعني في النهاية قبول فرنسا بشروط تتعارض مع قرار الانسحاب من المنظمة العسكرية للحلف. أما بشأن القرار الفرنسي بخضوع القواعد الأجنبية للقيادة الفرنسية في حال بقائها، فإن هذا القرار ينطبق على القواعد الأمريكية[٦٠] في المقام الأول.

ولم تكن الولايات المتحدة تستطيع التضحية بتلك المزايا العسكرية في فرنسا داخل إطار الحلف، ولذلك حاولت التسويف بطلب مد المهلة التي حددها ديجول بعام لرفع تلك القواعد، وطلبت أمريكا عام آخر في ظل التلميح بمطالبة فرنسا بدفع تعويض مالي مقابل فسخ الاتفاقيات الخاصة بالقواعد من جانب واحد، هذا في الوقت الذي حاولت فيه أمريكا ضم حولها كافة الدول الأعضاء في الحلف لمواجهة فرنسا؛ وذلك لتصوير الموقف على أنه بين الحلفاء وفرنسا وليس بينها وبين فرنسا.

وعلى الرغم من شعور المسئولين الأمريكيين بالغضب من موقف ديجول، إلا إنهم كانوا يدركون أنه يمسك بزمام المبادرة ولم يلق بكل أوراقة، وبأن فرنسا سواء بقيت أم خرجت من الحلف فسوف تتمتع-حال وقوع عدوان من الشرق- بالحماية النووية الأمريكية؛ وذلك بسبب موقعها الجغرافي غربي ألمانيا مما يوفر لها الحماية التلقائية[٦١].

وبصفة عامة يتضح أن فرنسا قد اتخذت خطوات كبيرة في طريق إلغاء تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية-في إطار الحلف- بصفتها قائدة للمعسكر الغربي، هذا بالإضافة إلى أن نظرة الدونية تجاه فرنسا-منذ هزيمتها خلال الحرب العالمية الثانية- من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد دفعتها لإثبات مكانتها

الدولية، ويرجع ذلك في المقام الأول لوجود شخصية ديجول–تمحورت الدولة حوله– على رأس السلطة، هذا بالإضافة إلى أن تمتع فرنسا بقوة نووية جعلتها تقف على أرضٍ صلبة في مواجهة أي اعتداء على أوروبا، وكذلك في إثبات جدارتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على اعتبار أنها ليست أقل منهم في هذا الشأن، وبذلك يظهر من سياق الأحداث أن ازدواجية التعامل الأمريكي مع بريطانيا من جهة، وفرنسا من جهة كانت من الدوافع التي ساهمت في أزمة الحلف.

وجدير بالذكر أن حدة الحرب الباردة قد خفت في أوروبا بدرجة كبيرة، وهذا ساهم في انحسار الخطر بين الشرق والغرب داخل نطاق القارة الأوروبية، وعلى هذا الأساس تمكنت فرنسا من استغلال الوضع الدولي لصالحها في محاولة للفوز بلعب الدور الرئيس في حماية أوروبا بديلًا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

middl-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

شكل رقم (١)

LES FORCES DE L'OTAN EN FRANCE EN 1966

قوات الناتو في فرنسا عام ١٩٦٦

(القواعد الجوية- معسكرات الجيش- القواعد البحرية)

Source: Assemblée Nationale (France), Commission de la défense nationale et des forces armées, Rapport d'information, en conclusion des travaux d'une mission d'information sur l'évolution du rôle de l'OTAN, P.48.

ملحق رقم (١)

Lettre et mémorandum du général de Gaulle au général Eisenhower (17 septembre 1958)

Lettre et mémorandum du général de Gaulle au général Eisenhower (17 septembre 1958)

Cher monsieur le président,

Lorsque j'ai eu le plaisir de m'entretenir avec M. Foster Dulles, en juillet dernier, je lui ai fait part de mes vues au sujet de l'organisation de la défense du monde libre.Les événements qui se sont déroulés depuis ont renforcé à cet égard la conviction du gouvernement français. C'est ce qui le détermine à faire certaines propositions aux gouvernements américain et britannique.

En raison de l'importance du problème, j'ai chargé M. Alphand de vous en saisir personnellement de ma part. Je souhaite que le mémorandum ci-joint, que je fais également remettre à M. Macmillan, puisse, sans tarder, faire l'objet d'une discussion approfondie entre les trois gouvernements.

Je mesure combien la situation en Extrême-Orient peut vous causer de soucis et je tiens à vous assurer, en cette occasion, de ma sincère et confiante amitié. Je n'en souhaite que plus vivement que nous puissions travailler ensemble dans de meilleures conditions afin que notre alliance devienne plus cohérente et plus efficace. C'est dans cet esprit que je vous fais connaître les conclusions auxquelles je suis moi-même parvenu et sur lesquelles je serais très heureux de connaître vos vues personnelles.

Veuillez croire, cher monsieur le président, à mes sentiments fidèles et aux assurances de ma très haute considération.

Mémorandum

Les événements récents au Moyen-Orient et dans le détroit de Formose ont contribué à montrer que l'organisation actuelle de l'alliance occidentale ne répond plus aux conditions nécessaires de la sécurité, pour ce qui concerne l'ensemble du monde libre. A la solidarité dans les risques encourus, ne correspond pas la coopération indispensable quant aux décisions prises et aux responsabilités. Le gouvernement français est amené à en tirer des conclusions:

1° L'alliance atlantique a été conçue et sa mise en oeuvre est préparée en vue d'une zone d'action éventuelle qui ne répond plus aux réalités politiques et stratégiques.Le monde étant ce qu'il est, on ne peut considérer comme adaptée à son objet une organisation telle que l'O.T.A.N., qui se limite à la sécurité de l'Atlantique Nord, comme si ce qui se passe, par exemple, au Moyen-Orient ou en Afrique, n'intéressait pas immédiatement et directement l'Europe, et comme si les responsabilités indivisibles de la France ne s'étendaient pas à l'Afrique, à l'océan Indien et au Pacifique. D'autre part, le rayon d'action des navires et des avions et la portée des engins rendent militairement périmé un système aussi étroit. Il est vrai qu'on avait d'abord admise que l'armement atomique, évidemment capital, resterait pour longtemps le monopole des Etats-Unis, ce qui pouvait paraître justifier qu'à l'échelle mondiale des décisions concernant la défense fussent pratiquement déléguées au gouvernement de Washington. Mais, sur ce point également, on doit reconnaître qu'un pareil fait admis au préalable ne vaut plus désormais dans la réalité.

2° La France ne saurait donc considérer que l'O.T.A.N., sous sa forme actuelle, satisfasse aux conditions de la sécurité du monde libre et, notamment, de la sienne propre. Il lui paraît nécessaire qu'à l'échelon politique et stratégique mondial soit instituée une organisation dont elle fasse directement partie. Cette organisation aurait, d'une part, à prendre les décisions communes dans les questions politiques touchant à la sécurité mondiale, d'autre part à établir et, le cas échéant, à mettre en application les plans d'action stratégique, notamment en ce qui concerne l'emploi des armes nucléaires. Il serait alors possible de prévoir et d'organiser des théâtres éventuels d'opérations subordonnés à l'organisation générale :
a) Arctique,
b) Atlantique (Europe, Afrique du Nord, Moyen-Orient, Amérique orientale),
c) Pacifique,
d) Océan Indien (Inde, Madagascar, Afrique centrale et méridioniale).

3° Le gouvernement français considère comme indispensable une telle organisation de la sécurité. Il y subordonne dès à présent tout développement de sa participation actuelle à l'O.T.A.N., et se propose, si cela paraissait nécessaire pour aboutir, d'invoquer la procédure de révision du traité de l'Atlantique Nord, conformément à l'article 12.

4° Le gouvernement français suggère que les questions soulevées dans cette note fassent le plus tôt possible l'objet de consultations entre les Etats-Unis, la Grande-Bretagne et la France. Il propose que ces consultations aient lieu à Washington et, pour commencer, par la voie des ambassades et du Groupe permanent.

رسالة ومذكرة من الجنرال ديجول إلى الجنرال أيزنهاور (١٧ سبتمبر ١٩٥٨)

تعليق توضيحي: في ١٧ سبتمبر ١٩٥٨ أرسل الجنرال ديجول إلى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور مذكرة تنص فيها فرنسا على الحاجة إلى إصلاح الهياكل المتكاملة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)، تم إرسال المذكرة في نفس الوقت إلى رئيس وزراء بريطانيا هارولد ماكميلان.

*** Source:** http://www.cvce.eu

ملحق رقم (٢)

Lettre de Charles de Gaulle à Lyndon B. Johnson (7 mars 1966)

Lettre de Charles de Gaulle à Lyndon B. Johnson (7 mars 1966)

Cher monsieur le président,

Notre Alliance atlantique achèvera dans trois ans son premier terme. Je tiens à vous dire que la France mesure à quel point la solidarité de défense ainsi établie entre quinze peuples libres de l'Occident contribue à assurer leur sécurité et, notamment, quel rôle essentiel jouent à cet égard les États-Unis d'Amérique. Aussi, la France envisage-t-elle, dès à présent, de rester, le moment venu, partie au Traité signé à Washington le 4 avril 1949. Cela signifie, qu'à moins d'événements qui, au cours des trois prochaines années, viendraient à changer les données fondamentales des rapports entre l'Est et l'Ouest, elle serait, en 1969 et plus tard, résolue, tout comme aujourd'hui, à combattre aux côtés de ses alliés au cas où l'un d'entre eux serait l'objet d'une agression qui n'aurait pas été provoquée.

Cependant, la France considère que les changements accomplis ou en voie de l'être, depuis 1949, en Europe, en Asie et ailleurs, ainsi que l'évolution de sa propre situation et de ses propres forces, ne justifient plus, pour ce qui la concerne, les dispositions d'ordre militaire prises après la conclusion de l'alliance soit en commun sous la forme de conventions multilatérales, soit par accords particuliers entre le gouvernement français et le gouvernement américain.

C'est pourquoi la France se propose de recouvrer sur son territoire l'entier exercice de sa souveraineté, actuellement entamé par la présence permanente d'éléments militaires alliés ou par l'utilisation habituelle qui est faite de son ciel, de cesser sa participation aux commandements « intégrés » et de ne plus mettre de forces à la disposition de l'OTAN. Il va de soi que, pour l'application de ces décisions, elle est prête à régler avec les gouvernements alliés et, en particulier, avec celui des États-Unis, les mesures pratiques qui les concernent. D'autre part, elle est disposée à s'entendre avec eux quant aux facilités militaires à s'accorder mutuellement dans le cas d'un conflit où elle s'engagerait à leurs côtés, et quant aux conditions de la coopération de ses forces et des leurs dans l'hypothèse d'une action commune, notamment en Allemagne.

Sur tous ces points, cher monsieur le président, mon gouvernement va donc prendre contact avec le vôtre. Mais, afin de répondre à l'esprit d'amicale franchise qui doit inspirer les rapports entre nos deux pays et, permettez-moi de l'ajouter, entre vous et moi, j'ai tenu, tout d'abord, à vous indiquer personnellement pour quelles raisons, dans quel but et dans quelles limites la France croit devoir, pour son compte, modifier la forme de notre alliance sans en altérer le fond.

Je vous prie de bien vouloir agréer, cher monsieur le président, les assurances de ma très haute considération et l'expression de mes très cordiaux sentiments.

Charles de GAULLE.

رسالة من شارل ديجول إلى ليندون جونسون (٧ مارس ١٩٦٦)

تعليق توضيحي: في ٧ مارس ١٩٦٦ أرسل الجنرال ديجول رئيس الجمهورية الفرنسية خطابًا إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون يبلغه بقرار فرنسا باستعادة السيطرة الكاملة على السيادة داخل أراضيها الوطنية، وعزمها على سحب قواتها من القيادة المتكاملة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي.

*** Source:** http://www.cvce.eu

الهوامش:

(١) تم التوقيع على معاهدة حلف شمال الأطلنطي في أبريل عام ١٩٤٩، من قبل اثنتى عشرة دولة: بلجيكا، كندا، الدانمارك، فرنسا، آيسلندا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد ثلاث سنوات–١٩٥٢– انضمت اليونان وتركيا، وفي عام ١٩٥٥ أصبحت جمهورية ألمانيا الاتحادية العضو الخامس عشر في الحلف. انظر:

- Sull (Mary Kim): Institutional basis of A European Political Union as proposed by Charles de Gaulle, M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the School of International Service, Washington, 1967, P.44.

(٢) عبد القادر حاتم وآخرون: هذه الأحلاف، العرب وأحلافه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦، ص ص١١٠–١١١.

(3) Clifton (Jones R.) : An analysis of Gaullist foreign policy goals and their affects upon the Atlantic alliance, M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the School of International Service, The American University, Washington, 1965, P.111.

(٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050421–0078)، إدارة الشئون السياسية، بشأن: تطورات في السياسة الدولية، بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٤.

(٥) شارل ديجول(١٨٩٠–١٩٧٠): قائد عسكري فرنسي كبير ورجل دولة، بعد تحرير فرنسا في نهاية الحرب العالمية الثانية شغل منصب رئيس الحكومة المؤقتة، ولكنه استقال عندما أسفر استفتاء الشعب عن اختياره لحكومة برلمانية بدلاً من حكومة رئاسية، عاد إلى الحكم عام ١٩٥٨، وشغل منصب رئيس جمهورية فرنسا. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ج٢، ص٧٤٢.

(٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050412–0078)، من مدير إدارة غرب أوروبا إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣.

middle.east2017@hotmail.com M.E.R.C ISSN 2536-9501

(٧) نال ديجول ثقة مجلس النواب في الأول من يونيو ١٩٥٨، وفي اليوم التالي منح صلاحيات استثنائية لوضع دستور جديد والذي صدَّق عليه الشعب الفرنسي في ٢٨ سبتمبر، وفي ٢١ ديسمبر ١٩٥٨ انتخب رئيساً للجمهورية. للمزيد انظر: بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥-١٩٩١، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص٢٥٣.

(٨) ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي (١٩٥٧-١٩٧٨)، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧، ص٨٢.

(9) Central Intelligence Agency, France, NATO, and the US, memorandum, 15 March 1966, Secret, P.1.

(١٠) انظر ملحق رقم (١).

(١١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣. وانظر كذلك:

- Cartigny (Claude): 1966: La France quitte les organismes militaires de l'OTAN, Recherches internationales, n° 75, 1 – 2006, P.148.

(١٢) داويت أيزنهاور: قائد أمريكي، ولد في ١٤ أكتوبر ١٨٩٠ بمدينة دينسون Denison بولاية تكساس، قاد هجوم الحلفاء والذي أدي لهزيمة قوات المحور في الحرب العالمية الثانية. وبعد الحرب حل أيزنهاور محل جورج مارشال كرئيس لهيئة الأركان، ومن أهم المناصب التي تولاها قيادة حلف شمال الأطلنطي، كما تولى منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٣. للمزيد انظر: مايكل لي لاننج: 100 قائد عسكري، تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرًا في العالم عبر التاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩، ص ١٠٠.

(13) Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Western Europe, Volume VII, Part 2, United States Government Printing Office, Washington; 1993, Letter From President de Gaulle to President Eisenhower, Paris, September 17, 1958, PP.81-83.

(١٤) هارولد ماكميلان (١٨٩٤-١٩٨٦): رجل دولة بريطاني، ترأس حكومة المحافظين من ١٩٥٧-١٩٦٣. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ج٥، ط٢، ص٦٦٦.

(15) Dhondt (Frederik): Grandeur ou Grand Marché? Les conceptions atlantiques et européennes de Charles de Gaulle et de Ludwig Erhard, 1963-1966, Mémoire de Recherche, Master 2 Relations Internationales (Histoire), Institut d'Études Politiques de Paris, 2008- 2009, P.15.

(١٦) ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص٨٤.

(١٧) مجلة السياسة الدولية: السنة الثانية، العدد الخامس، يوليو ١٩٦٦، مقال/ إسماعيل صبري مقلد" الجنرال ديجول وحلف الأطلنطي" ، ص٢٨.

(18) F.R.U.S., 1958-1960, Western Europe, Volume VII, Part 2, Letter From President Eisenhower to President de Gaulle, October 20, 1958, PP.108-109.

(١٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050421–0078)، من مدير إدارة غرب أوروبا إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: موقف الاتحاد السوفيتي وبعض الدول من قرارات حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٥٨.

(٢٠) نفسه، الكود الأرشيفي (050408–0078)، من السفير المصري بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: تصريحات المستر كريستان هرتر في المؤتمر الصحفي بواشنطن يوم ١٩٥٩/١٢/١٠ وخطابه أمام حلف شمال الأطلنطي بباريس يوم ١٩٥٩/١٢/١٥، بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٥٩.

(٢١) نفسه، الكود الأرشيفي (050421-0078)، السفارة المصرية ببروكسل، من الوزير المفوض إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: اجتماع مجلس وزراء حلف الأطلنطي السنوي في ١٦–١٨ ديسمبر ١٩٥٨، بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٥٨.

(22) Ingersoll (Robert Roland): The de Gaulle Concept of Vital Interest in The Area of Foreign Affairs, M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the Graduate School, University of Southern California, 1968, PP.40-41.

(٢٣) بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥–١٩٩١، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣، ص٣٦٢.

(٢٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050421-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: مذكرة اجتماع مجلس وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلنطي، بتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٨، سري.

(٢٥) نفسه، الكود الأرشيفي (050408-0078)، سفارة الجمهورية العربية المتحدة ببرن-سويسرا، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: اجتماعات حلف شمال الأطلنطي وأقطاب الغرب، بتاريخ ١٩٦٠/١/١٠.

(٢٦) شارل ديجول: مذكرات شارل ديجول، إعداد وتقديم: الحسيني الحسيني معدي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١، ص٧٥.

(٢٧) أندريه نونتان: الحلف الأطلنطي في ساعة الانحلال، ترجمة: عبد العليم السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص ص٦٣-٦٤.

(٢٨) فوزي عبد الحميد: ديجول في الميزان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ص ١٤٠-١٤١.

(٢٩) رفض الرئيس ديجول تخزين الرؤوس النووية في الأراضي الفرنسية ما لم تعطِ فرنسا حق الإشراف عليها، حيث سمحت الولايات المتحدة للحكومة البريطانية بالإشراف على تلك الأسلحة المخزونة في بريطانيا، ولذلك اضطر الجنرال نورستاد إلى سحب ثلاثة أجنحة تكتيكية تتكون من ٢٥٠ طائرة من فرنسا لوضعها في ألمانيا وبريطانيا. انظر: هـ. لوينستين: حلف شمال الأطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ج١، ص٢٨٢.

(٣٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050408-0078)، من السفير المصري بواشنطن إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: بحث مشروع "نورستاد" في المؤتمر البرلماني لدول حلف الأطلنطي، بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٠.

(٣١) نفسه ، من السفير حسن رجب إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مشاكل دول منظمة شمال الأطلنطي، بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٦٠، سري.

(32) Clifton (Jones R.) : Op. Cit., P.117. & Furniss (Edgar S.): De Gaulle's France and NATO: An Interpretation, International Organization, Vol. 15, No. 3 (Summer, 1961), P. 349.

(٣٣) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050423-0078)، إدارة غرب أوروبا، بشأن: الأحلاف والقواعد العسكرية (حلف شمال الأطلنطي)، بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٦١.

(34) Furniss (Edgar S.): Op. Cit., P. 351.

(٣٥) آرثر م. شليسينجر(الابن): ألف يوم، جون كيندي في البيت الأبيض، ترجمة: يوسف صباغ وآخرون، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٣،ج١، ص ص٥٠٤-٥٠٥.

(٣٦) جون كيندي (١٩١٧-١٩٦٣): سياسي أمريكي، ينتمي للحزب الديمقراطي، تولى رئاسة الولايات المتحدة عام ١٩٦١، بدأ سياسته الخارجية بالعدوان عندما أيد غزو كوبا، وجهز حملة خليج الخنازير ١٩٦١، اغتيل في تكساس في نوفمبر ١٩٦٣. للمزيد انظر:عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ج٥، ص٣٥٨.

(٣٧) فوزي عبد الحميد: مرجع سابق، ص١٤٦.

(38) Zuech (Sam J.): France and the United States in NATO: 1958-1963, M.A. Thesis, Unpublished, The College of Arts and Sciences and to the Graduate School, University of Wyoming, 1968, PP.48-49.

(٣٩) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي(050411-0078)، كتاب بعثة الجمهورية المتحدة في جنيف رقم ٤ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢٨، من مدير إدارة الهيئات الدولية والمؤتمرات إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، بشأن: مشروعات الغرب للدفاع النووي المشترك عن أوروبا، بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٦٥.

(٤٠) شارل ديجول: مصدر سابق، ص ٧٥.

(٤١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (050410-0078)، إدارة غرب أوروبا ، بشأن: مذكرة عن اجتماع المجلس الوزاري لحلف الأطلنطي بلاهاي في المدة ما بين ١٢-١٤ مايو ١٩٦٤، بتاريخ ١٩٦٤/٦/٨، سري.

(42) Reisacher (Robert W.): France Without NATO, US Army War College, Carlisle Barracks, Pennsylvania, April 1966, PP.34-35.

(٤٣) الحرب الباردة (Cold War) : شاع هذا الإصطلاح في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والذي كان يشير إلي العداء بين الكتلتين الشرقية والغربية، وقد اتخذت هذه

الحرب وسائل وأدوات في إدارة الصراع الدولي دون مستوي هذه الوسيلة المتطرفة من وسائل العنف المسلح. انظر: إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية(المفاهيم والحقائق الأساسية)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ط٢، ص ٥٥.

(44) Klein (Jean): France, NATO, and European Security, International Security, Vol. 1, No. 3, 1977, PP.24-25.

(45) Conférence de presse du général de Gaulle (Paris, 21 février 1966), http://www.cvce.eu

(٤٦) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (0078-050412)، من مدير إدارة غرب أوروبا إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣.

(47) Riekhoff (Harald von): NATO without France, International Journal, Vol. 23, No. 2, 1968, P.281.

(٤٨) ليندون جونسون(١٩٠٨-١٩٧٣): سياسي أمريكي، تولي رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عقب اغتيال الرئيس كيندي عام ١٩٦٣، واستمرت ولايته حتى عام ١٩٦٩. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي: مرجع سابق، ج٢، ص ص١٢٠-١٢١.

(٤٩) في ٧ مارس ١٩٦٦، أرسل الجنرال ديجول رئيس الجمهورية الفرنسية، رسالة إلى الرئيس الأمريكي ليندون جونسون، يبلغه بقرار فرنسا باستئناف السيطرة الكاملة على السيادة داخل أراضيها الوطنية، وعزمها على سحب قواتها من منظمة حلف شمال الأطلنطي. انظر النص الفرنسي للوثيقة ملحق رقم (٢).

(٥٠) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، الأرشيف الخارجي السري الجديد، الكود الأرشيفي (0078-050409)، سفارة الجمهورية العربية المتحدة بباريس، إدارة غرب أوروبا، من السفير إلى وكيل وزارة الخارجية، بشأن: الأزمة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي- علاقات فرنسا مع الغرب والشرق، بتاريخ ٢٦ أبريل١٩٦٦، سرى. وانظر كذلك:

- Assemblée Nationale (France), Commission de la défense nationale et des forces armées, Rapport d'information, en conclusion des travaux d'une mission d'information sur l'évolution du rôle de l'OTAN n° 3472 déposé

le 3 février 2016, par MM. Gilbert Le Bris et Philippe Vitel (Députés), PP.49-50.

- Cartigny (Claude): Op. Cit., P.145.

(٥١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: الأزمة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، بتاريخ ٢٦ أبريل١٩٦٦، سري.

(٥٢) فرنسوا جورج دريفوس وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا العام، أوروبا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ١٩٩٥، ج٣، ص ص٤٧٦–٤٧٨.

(٥٣) تدهورت العلاقات الفرنسية الأمريكية على أثر رحلتين قام ديجول بهما: الأولي زيارته للاتحاد السوفيتي في الفترة من ٢١ يونيو إلى ١ يوليو ١٩٦٦، والثانية زيارته لـ جيبوتي وأثيوبيا وكامبوديا خلال الفترة من ٢٥ أغسطس إلى ١٢ سبتمبر ١٩٦٦، وفي الأول من سبتمبر صرح بشأن فيتنام تصريحًا اعتبره الأمريكيون مهينًا لهم، وظهر أنه ينسب مسئولية الحرب كلها إلى التدخل الأمريكي، وفضل حياد فيتنام الجنوبية على نسق الحياد الكامبودي. انظر: ج. ب. دروزيل: مرجع سابق، ص١٠٢.

(٥٤) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: الأزمة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، بتاريخ ٢٦ أبريل١٩٦٦، سري.

(55) Sull (Mary Kim): Op. Cit., PP.51-52.

(56) Cartigny (Claude): Op. Cit., PP.146-147.

(57) Foreign Relations of the United States, 1964-1968, Vol. XIII, Western Europe Region, United States Government Printing Office, Washington: 1995, Letter From President Johnson to President de Gaulle, Washington, March 22, 1966, PP.343-345. وانظر كذلك:

- دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: الأزمة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، بتاريخ ٢٦ أبريل١٩٦٦، سري.

(٥٨) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: الأزمة الحالية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي، بتاريخ ٢٦ أبريل١٩٦٦، سري.

(٥٩) نفسه، مصدر سابق، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣.

(٦٠) بلغ عدد القواعد الأمريكية في فرنسا ١٤ قاعدة جوية، بالإضافة إلى مخازن ومستودعات- عددها ٤٠- الأسلحة والمهمات التي تضم في مجموعها ٣٠ ألف ضابط وجندي أمريكي، والتي تبلغ تكاليف إنشائها أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار، وتكاليف صيانتها السنوية ٢٠٠ مليون دولار. انظر: دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣. وللمزيد أنظر شكل رقم (١). ،

(٦١) دار الوثائق القومية: وثائق وزارة الخارجية المصرية، مصدر سابق، بشأن: مذكرة عن أزمة تحالف حلف الأطلنطي، بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المصادر والمراجع

أولًا– الوثائق:

أ– الوثائق غير المنشورة :

*** وثائق وزارة الخارجية المصرية– دار الوثائق القومية :**

الأرشيف الخارجي السري الجديد

- الكود الأرشيفي (0078–050408) الموضوع: حلف الأطلنطي ١٩٥٩–١٩٦٠.
- الكود الأرشيفي (0078–050409) الموضوع: حلف الأطلنطي ١٩٦٥–١٩٦٦.
- الكود الأرشيفي (0078–050410) الموضوع: هيئات ومؤتمرات ومعاهدات دولية (حلف الأطلنطي ١٩٦٢–١٩٦٨).
- الكود الأرشيفي (0078–050411) الموضوع: هيئات ومؤتمرات ومعاهدات دولية (حلف الأطلنطي ١٩٦٢–١٩٦٧).
- الكود الأرشيفي (0078–050412) الموضوع: حلف الأطلنطي وآثاره السياسية.
- الكود الأرشيفي (0078–050421) الموضوع: حلف شمال الأطلنطي ١٩٥٦–١٩٥٩ ج١.
- الكود الأرشيفي (0078–050423) الموضوع: حلف الأطلنطي ١٩٦١–١٩٦٢ ج٣.

ب– الوثائق المنشورة :

*** الوثائق الأمريكية:**

–وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (FRUS):

1. Foreign Relations of the United States, 1958–1960, Western Europe, Volume VII, Part 2, United States Government Printing Office, Washington; 1993.
2. _____, 1964–1968, Vol. XIII, Western Europe Region, United States Government Printing Office, Washington: 1995.

middle-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

-وثائق وكالة المخابرات المركزية(CIA):

1. Central Intelligence Agency , France, NATO, and the US, memorandum, 15 March 1966, Secret.

*** الوثائق الفرنسية:**

1. Lettre et mémorandum du général de Gaulle au général Eisenhower (17 septembre 1958).
2. Conférence de presse du général de Gaulle (Paris, 21 février 1966).
3. Lettre de Charles de Gaulle à Lyndon B. Johnson (7 mars 1966).

- Documents parlementaires:

1- Assemblée nationale, Commission de la défense nationale et des forces armées, Rapport d'information, en conclusion des travaux d'une mission d'information sur l'évolution du rôle de l'OTAN n° 3472 déposé le 3 février 2016, par MM. Gilbert Le Bris et Philippe Vitel (Députés).

ثانيًا: المذكرات الشخصية:

١. آرثر م. شليسينجر(الابن): ألف يوم، جون كيندي في البيت الأبيض، ترجمة: يوسف صباغ وآخرون، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٧٣،ج١.

٢. شارل ديجول: مذكرات شارل ديجول، إعداد وتقديم: الحسيني الحسيني معدي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١١.

ثالثًا: المراجع العربية:

١. إسماعيل صبري مقلد: الاستراتيجية والسياسة الدولية(المفاهيم والحقائق الأساسية)، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ط٢.

٢. عبد القادر حاتم وآخرون: هذه الأحلاف، الغرب وأحلافه، دار المعارف، القاهرة، ١٩٥٦.

middle-east2017@hotmail.com
مركز الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

٣. فوزي عبد الحميد: ديجول في الميزان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣.

رابعًا: المراجع المعربة:

١. أندريه نونتان: الحلف الأطلنطي في ساعة الانحلال، ترجمة: عبد العليم السيد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
٢. بيار ميكال: تاريخ العالم المعاصر ١٩٤٥–١٩٩١، تعريب: يوسف ضومط، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣.
٣. ج. ب. دروزيل: التاريخ الدبلوماسي (١٩٥٧–١٩٧٨)، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٧.
٤. فرنسوا جورج دريفوس وآخرون: موسوعة تاريخ أوروبا العام، أوروبا من عام ١٧٨٩ حتى أيامنا، ترجمة: حسين حيدر، منشورات عويدات، بيروت–باريس، ١٩٩٥، ج٣.
٥. هـ. لوينستين: حلف شمال الأطلنطي والدفاع عن الغرب، ترجمة: محمد طلعت حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د.ت، ج١.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

1. Robert W. Reisacher: France Without NATO, US Army War College, Carlisle Barracks, Pennsylvania, April 1966.

سادسًا: الدوريات:

– الدوريات العربية:

١. مجلة السياسة الدولية ١٩٦٦.

– الدوريات الأجنبية:

1.Claude Cartigny: 1966: La France quitte les organismes militaires de l'OTAN, Recherches internationales, n° 75, 1 - 2006.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

2.Edgar S. Furniss: De Gaulle's France and NATO: An Interpretation, International Organization, Vol. 15, No. 3, 1961.

3.Harald von Riekhoff: NATO without France, International Journal, Vol. 23, No. 2, 1968.

4.Jean Klein: France, NATO, and European Security, International Security, Vol. 1, No. 3, 1977.

سابعًا-الرسائل العلمية:

1. Frederik Dhondt: Grandeur ou Grand Marché ? Les conceptions atlantiques et européennes de Charles de Gaulle et de Ludwig Erhard, 1963-1966, Mémoire de Recherche, Master 2 Relations Internationales (Histoire), Institut d'Études Politiques de Paris, 2008- 2009.

2. Jones R. Clifton: An analysis of Gaullist foreign policy goals and their affects upon the Atlantic alliance.", M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the School of International Service, The American University, Washington, 1965.

3. Mary Kim Sull : Institutional basis of A European Political Union as proposed by Charles de Gaulle , M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the School of International Service, Washington, 1967.

4. Robert Roland Ingersoll : The de Gaulle Concept of Vital Interest in The Area of Foreign Affairs, M.A. Thesis, Unpublished, Faculty of the Graduate School, University of Southern California, 1968.

mideil-east2017@hotmail.com
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

5. Sam J. Zuech : France and the United States in NATO: 1958-1963, M.A. Thesis, Unpublished, The College of Arts and Sciences and to the Graduate School, University of Wyoming, 1968.

ثامنًا: الموسوعات:

١. عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨١، ج٢.
٢. ـــــــ : موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ج٥، ط٢.
٣. مايكل لي لاننج: 100 قائد عسكري، تصنيف لأكثر القادة العسكريين تأثيرًا في العالم عبر التاريخ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504